

يوم الأرض – تقرير خاص: القدس

يحيي يوم الأرض ذكرى مقتل 6 مواطنين فلسطينيين في إسرائيل وإصابة ما يزيد عن 96 آخرين برصاص الجيش الإسرائيلي أثناء تظاهرة سلمية في شهر آذار/مارس 1976. وقد جاءت التظاهرة ردة فعل على إعلان مخططات لمصادرة 5500 دونماً من الأراضي في القرى الفلسطينية في منطقة الجليل. وتستمر سياسات التمييز الإسرائيلية ضد الفلسطينيين حتى اللحظة¹.

"ضمن سياق قانوني وجغرافي مختلف يمتد من الجليل والنقب حتى القدس الشرقية والضفة الغربية، تقوم السلطات الإسرائيلية بالترويج لتطوير نموذج إقليمي ينطوي على إستثناء الأقليات والتمييز ضدها وتشريدها، وهذا النموذج الإقليمي يؤثر خاصة على المجتمعات الفلسطينية". المقرر الخاص للأمم المتحدة حول السكن الملائم كمكون أساسي للحق في مستوى معيشي لائق، السيدة راكيل رولنيك (شباط/فبراير 2012).

وعلى مدى ثلاثة عقود ونصف منذ تلك التظاهرة الدموية، لم تألو الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جهداً في توسيع سياستها في مصادرة الأراضي الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وتبدو هذه المسألة واضحة خاصة في مدينة القدس الشرقية حيث يتم مصادرة الأراضي من أصحابها الشرعيين بهدف توفير المساحات لإقامة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

سوف يركز يوم الأرض لهذا العام على مدينة القدس المحتلة، وهي مدينة يقطنها الآلاف من الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين يواجهون خطر سلب منازلهم سرقة أراضيهم من تحت أقدامهم.

¹ <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11815&LangID=E>

الأرض في مدينة القدس الشرقية المحتلة

كانت ولا تزال مدينة القدس القلب السياسي والإداري والروحي النابض لفلسطين. كما أن مدينة

القدس الشرقية المحتلة هي المركز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدولة فلسطين نظرًا لمركزيتها الثقافية وحيويتها التجارية وأهميتها التاريخية ومكانتها الجغرافية التي تربط القسم الشمالي لفلسطين بقسمها الجنوبي. وهي أيضًا جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة كما هو معترف به من قبل المجتمع الدولي وفي القرارات ذات العلاقة الصادرة عن الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك لا يمكن أن يوجد دولة فلسطينية قابلة للحياة دون مدينة القدس الشرقية عاصمة لها.

بعد عدة أسابيع من احتلال الأرض الفلسطينية في العام 1967، قامت إسرائيل بشكل أحادي وبطريقة غير قانونية بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس مما أدى إلى توسيع حدود القدس الشرقية المحتلة عشرة أضعاف. وقد تم ترسيم حدود المدينة كي تشمل الأراضي الزراعية الفلسطينية من محافظات أخرى مثل رام الله وبيت لحم مع استثناء التجمعات السكانية الرئيسية. وخلال العقد السابع من القرن الماضي، صادرت إسرائيل بطريقة غير قانونية أراض فلسطينية، بما فيها أراض زراعية، من أجل بناء مستوطنات إسرائيلية في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ومع توسيع ما يسمى "الحدود البلدية لمدينة القدس" قامت إسرائيل بتطبيق قوانينها وإداراتها واختصاصها القضائي في المنطقة التي قامت بتوسيعها والبالغ مساحتها في ذلك الوقت 72 كيلومترًا مربعًا أو 1.3 بالمائة من مساحة الضفة الغربية.

حقائق

- نظرًا للقيود الإسرائيلية العنصرية المفروضة على استخدام الأراضي، يعيش الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة ويقيمون الأبنية على 13 بالمائة فقط من مساحة المدينة المحتلة على الرغم من زيادة عدد السكان الفلسطينيين أربعة أضعاف.
- قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بتدمير أكثر من 3,000 منزلًا فلسطينيًا في القدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967.
- بسبب القيود الإسرائيلية يفتقر ما لا يقل عن 160,000 فلسطينيًا في القدس الشرقية المحتلة للربط القانوني والملائم مع شبكات المياه.
- على الرغم من أن مخالفات البناء الفلسطينية تمثل من الناحية الرقمية فقط ما نسبته 20 بالمائة من مخالفات البناء، يتم تنفيذ أكثر من 70 بالمائة من عمليات الهدم في القدس الشرقية المحتلة ضد مبان فلسطينية.
- يعتمد ما يقارب على 35 بالمائة من الإقتصاد الفلسطيني على مدينة القدس الشرقية التي تمتد من رام الله إلى بيت لحم.
- يرفض المجتمع الدولي بالإجماع إدعاء السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة.
- هنالك العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة حول القدس منها القرارات 242 و252 و267 و298 و476 و478 الصادرة عن مجلس الأمن.

وفي العام 1980، اعتمدت إسرائيل ما يسمى "بالقانون الأساسي" في القدس الذي تمّ بموجبه المصادقة على ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة إلى إسرائيل. ولا يعترف المجتمع الدولي بذلك الضم تمثيلاً مع القرار رقم 478 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد رفض هذا القرار الإجراء الإسرائيلي معتبراً إياه انتهاكاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة حيث نصّ على أن "جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي قامت بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتي أدت إلى تغيير أو ترمي إلى تغيير طابع المدينة المقدسة ووضعها وبخاصة القانون الأساسي حول القدس هي إجراءات باطلة".

السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب في مدينة القدس الشرقية المحتلة

عملت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بشكل منهجي بغية ضمان سيطرة إسرائيلية كاملة على المدينة المحتلة مع الاستخفاف بحقوق السكان الفلسطينيين الأصليين من المسيحيين والمسلمين. وقد ترسخت جذور هذه الأفعال والسياسات في تقرير صادر عن "اللجنة الوزارية المشتركة لدراسة معدلات التنمية في القدس" في العام 1973. وقد أوصى التقرير "بجوب الحفاظ على التوازن الديمغرافي بين اليهود والعرب كما كان عليه الأمر في العام 1972" والذي وصل في ذلك الوقت إلى 73.5 بالمائة من اليهود الإسرائيليين و 26.5 بالمائة من الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين. وقد شجب المجتمع الدولي بالإجماع، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة، سياسة التمييز الإسرائيلية تلك واصفاً إياه بالعنصرية وغير القانونية. وقد صرحت مؤخرًا لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز بأن هذه السياسة تشكل انتهاكاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.²

بناء المستوطنات

قامت إسرائيل بضم مدينة القدس الشرقية بشكل أحادي وبطريقة غير قانونية، وقد استمرت في بناء المستوطنات غير الشرعية داخل وعلى طول الحدود المدينة التي تمّ توسيعها بشكل غير قانوني. ولا يقتصر الأمر على تخصيص الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات الإسرائيلية فحسب، بل أصبحت هذه المستوطنات تشكل حلقة حول المدينة المحتلة وتفصلها بإحكام عن بقية أجزاء الضفة الغربية المحتلة. واليوم يعيش ما لا يقل عن 200,000 مستوطناً مما مجموعه 500,000 مستوطناً في الأرض الفلسطينية المحتلة في مستوطنات تقع ضمن "حدود بلدية القدس" التي قامت إسرائيل بتوسيعها من جانب واحد وبطريقة غير قانونية، بما فيها المناطق التي ضمتها إسرائيل من البلدات الفلسطينية مثل حزما وبيت حنينا وشعفاط وبيت جالا وبيت ساحور ومدينة بيت لحم.

كما أقامت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال حلقة داخلية من المستوطنات بغية فصل البلدة القديمة عن بقية مدينة القدس الشرقية المحتلة. وهذه المستوطنات أصغر حجماً من مثيلاتها في الضفة الغربية وتقع في مناطق فلسطينية مكتظة بالسكان مثل سلوان ورأس العامود وجبل الزيتون والعيسوية والشيخ جراح.

² <http://www2.ohchr.org/english/bodies/cerd/docs/CERD.C.ISR.CO.14-16.pdf>

القيود على البناء وتدمير المنازل

"تشكل الآن المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية الحدود الجديدة لطرد السكان الأصليين وتنفيذ إستراتيجية التهويد والسيطرة على الأرض."³ /المقرر الخاص للأمم المتحدة حول السكن الملائم كمكوّن أساسي للحق في مستوى معيشي لائق، السيدة راكيل رولنيك (شباط/فبراير 2012).

إضافة إلى منع النمو الحضري الفلسطيني عن طريق استخدام السياسات غير القانونية لمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات غير الشرعية، اعتمدت إسرائيل مجموعة من السياسات المرتبطة بتقسيم المناطق على أساس عرقي لتجعل من الصعب على الفلسطينيين بناء مبان جديدة أو توسيع المباني القائمة. ونتيجة لذلك يُسمح للفلسطينيين البناء والعيش على 13 بالمائة فقط من مساحة القدس الشرقية المحتلة. وقد بقيت هذه النسبة دون تغيير منذ عام 1967 على الرغم من زيادة عدد السكان الفلسطينيين أربعة أضعاف منذ ذلك الوقت.

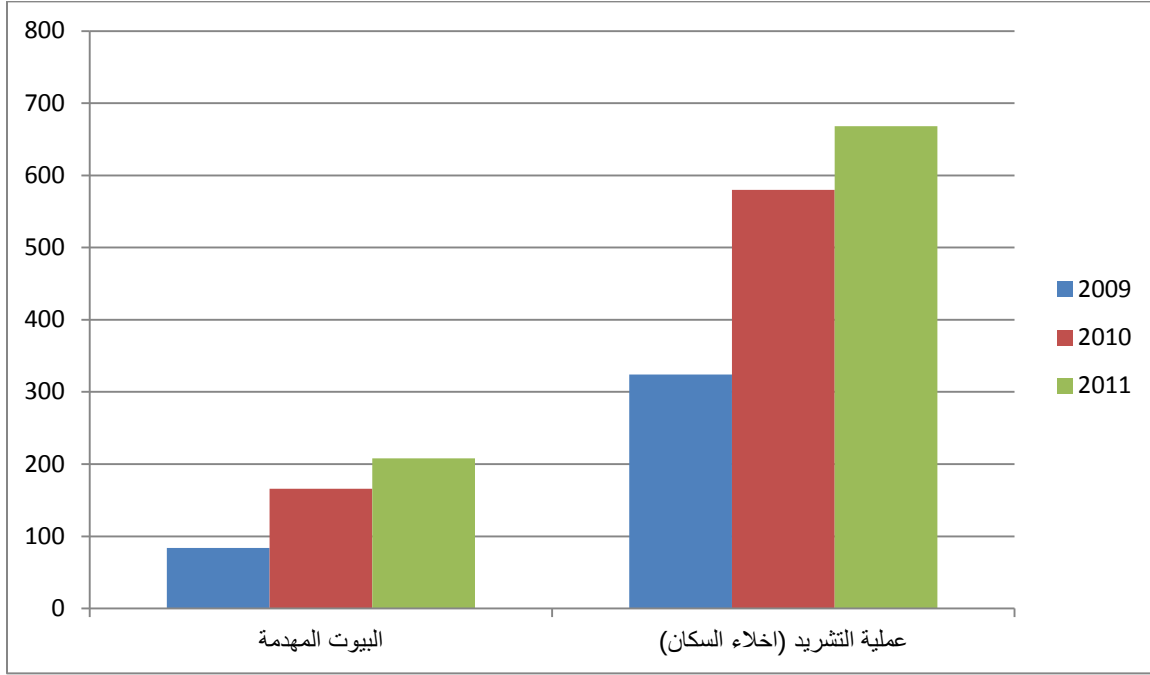
وبسبب هذه السياسة الإسرائيلية تبلغ الكثافة السكانية للفلسطينيين في كل غرفة ضعف الكثافة السكانية لدى المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية المحتلة. وفي العام 2010 كان يعيش ما يقارب على 200,000 مستوطناً إسرائيلياً في 55,000 وحدة سكنية، في حين كان يعيش حوالي 303,000 فلسطينياً في 44,000 وحدة سكنية فقط.

بالإضافة إلى ذلك، تكلفة رخص البناء في تلك المناطق باهظة ويكاد يكون من المستحيل الحصول على رخصة للبناء بسبب القيود والسياسات الإسرائيلية العنصرية للفلسطينيين بينما تسهل الممارسة الإسرائيلية غير القانونية تدمير المنازل الفلسطينية تحت ذريعة البناء أو التوسع المعماري دون ترخيص.

تشير التقديرات إلى أنه منذ عام 1967، قامت إسرائيل بتدمير أكثر من 3,200 منزلاً فلسطينياً وأبنية أخرى في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك تدمير عدة مواقع تاريخية ودينية مثل حارة المغاربة في البلدة القديمة في القدس. ووفقاً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير 94 منزلاً فلسطينياً في العام 2005، و83 منزلاً في العام 2006، و87 منزلاً في العام 2008، و103 منازل في العام 2009. وتجبر هذه السياسات الفلسطينيين على ترك أراضيهم لا سيما وأن صعوبة البناء أو إعادة البناء والتكاليف الناتجة عن ذلك باهظة جداً. أضف إلى ذلك أن إسرائيل قامت بتدمير حوالي 100 مرفقاً لكسب العيش مثل المحلات التجارية والمصانع الصغيرة وحظائر الحيوانات وأبنية أخرى هامة للاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة.

³ <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11815&Lanfid=E>

هدم المنازل وسبل العيش - 2009 - 2011 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)



إلغاء حقوق الإقامة والحرمان من لم شمل العائلات

بعد الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس الشرقية في العام 1967، تم منح السكان الفلسطينيين الأصليين في المدينة وضع "مقيمين دائمين". وفي الواقع تعامل إسرائيل الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة على أنهم غرباء أو أجانب يملكون تصاريح إقامة يمكن إلغاؤها إذا تركوا المدينة للعيش في مكان آخر بما في ذلك الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعطي إسرائيل نفسها الحق في تجريد الفلسطينيين المقدسيين من إقامتهم وفقاً إلى تقديرها فقط، وعادة ترفض إسرائيل منح الأزواج الفلسطينيين غير المقدسيين حق الإقامة مما يحرمهم من لم شمل عائلاتهم. وعبر تنفيذ ما يسمى "بالتوازن الديمغرافي"، منعت إسرائيل آلاف الفلسطينيين من الإقامة في المدينة التي ولدوا فيها عبر إلغاء حقوق إقامتهم فيها.

ونتيجة لهذه السياسات، أقدمت السلطات الإسرائيلية على إلغاء حقوق "الإقامة لأكثر" من 13,000 فلسطينياً مقدسياً ما بين الأعوام 1967 و 2008 مما أثر بشكل مباشر على أكثر من 20 بالمائة من العائلات المقدسية في القدس الشرقية المحتلة. وتشير دراسات جمعية حقوق الإنسان الإسرائيلية "هاموكيد" أنه خلال الأعوام العشرة الماضية، اشتدت هذه السياسة بشكل كبير، حيث سحبت إسرائيل بين الأعوام 2006 و 2008 ما يقارب على 4,577 هوية شخصية من المواطنين المقدسيين وبالتالي طردهم عملياً من مدينتهم الأم وفصلهم عن أقاربهم وأماكن عملهم وتعليمهم.

بناء الجدار غير القانوني

يقسم مسار الجدار غير القانوني داخل مدينة القدس وحولها الضفة الغربية إلى منطقتين ويفصلها تمامًا عن باقي الضفة الغربية المحتلة. وقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 9 تموز/يوليو 2004 عن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأفادت أنه جنبًا إلى جنب مع النظام الاستيطاني غير القانوني يصل إلى حد ضم الأرض الفلسطينية وفرض واقع جديد، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي.

يفصل الجدار الإسرائيلي غير القانوني الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة وعن أماكن العبادة في القدس الشرقية المحتلة. كما يحد من المساحات المتاحة للنمو الفلسطيني اللازم في حين يسهّل بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيعها. إضافة إلى ذلك، يفصل الجدار محور المواصلات الذي يربط باقي أنحاء الضفة الغربية بالقدس الشرقية، وقد نتج عن ذلك انتقال الفلسطينيين المقدسيين إلى مركز المدينة مما أدى إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بالأرض للشعب الفلسطيني.

المؤسسات الفلسطينية المقدسية

لقد أغلقت إسرائيل المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية المحتلة بما فيها بيت الشرق والمقر الرئيسي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية والغرفة التجارية منتهكة بذلك التزاماتها الدولية.

وتنص خارطة الطريق للعام 2002 والتي تم اعتمادها في قرار مجلس الأمن 1515، على وجوب إسرائيل إعادة فتح تلك المؤسسات، ومع ذلك أعادت إسرائيل إغلاق كافة المؤسسات الفلسطينية التي كانت تعنى بتقديم الدعم القانوني والاقتصادي والثقافي والسياسي للسكان الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية المحتلة.